مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 297 (من 13 إلى 20 ابريل 2019)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة 2

تأجيل اجتماع قطر ومصير مفاوضات السلام الأفغاني

مفاوضات السلام الأفغاني في قطر 3

لماذا تأجّل اجتماع قطر؟ 4

مصير مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية 5

توصيات..... 6

امتحان الكانكور، بوابة الدراسة الجامعية في أفغانستان

قبول الطلاب في الدراسة الجامعية في أفغانستان 7

عملية امتحان الكانكور في الوقت الراهن 8

المشاكل الموجودة في مراحل امتحان الكانكور 10

المقدمة

رغم أن مفاوضات السلام في قطر بين الولايات المتحدة الأمريكية وطالبان خلقت آمالا بقرب استقرار دعائم السلام والأمن في أفغانستان، إلا أن هناك عوائق تعترض طريق المفاوضات بين طرفي النزاع الأفغاني، وتعرقل محادثات السلام.

فيما يتعلق بالمفاوضات فإن كلا الطرفين – طالبان والحكومة الأفغانية – لديه رؤى مختلفة. الحكومة الأفغانية ترغب في تمهيد انضمام طالبان للحكومة على نحو مشابه لما تم مع الحزب الإسلامي، إلا أن تنظيم طالبان لا يعترف رسميا بحكومة أفغانستان ويؤكد على أن تكون المفاوضات مع السياسيين الأفغان. قريبا سنحت فرصة للتفاوض بين طالبان والحكومة الأفغانية إلا أنها زالت بسبب بعض المعوقات.

في الجزء الأول من تحليل الأسبوع الصادر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية تجدون مناقشة أسباب تأجيل اجتماع قطر ومصير مفاوضات السلام الأفغاني.

في الجزء الثاني من تحليل الأسبوع تم تسليط الضوء على امتحان القبول الجامعي (المسمى بالكانكور) في أفغانستان. يُشكل هذا الامتحان الجسر الوحيد لالتحاق الطلبة بالجامعات الحكومية الأفغانية، وهو امتحان مصيري يعبر من خلاله خريجوا المدارس الثانوية إلى الجامعات. رغم أن هناك جهودا عديدة بُذلت في سبيل تطوير وإصلاح الامتحان وإضفاء النزاهة والشفافية على مراحله، إلا أن هناك تجاوزات ملحوظة في مراحل الامتحان شوهدت في عدة ولايات في أفغانستان.

تأجيل اجتماع قطر ومصير مفاوضات السلام الأفغاني

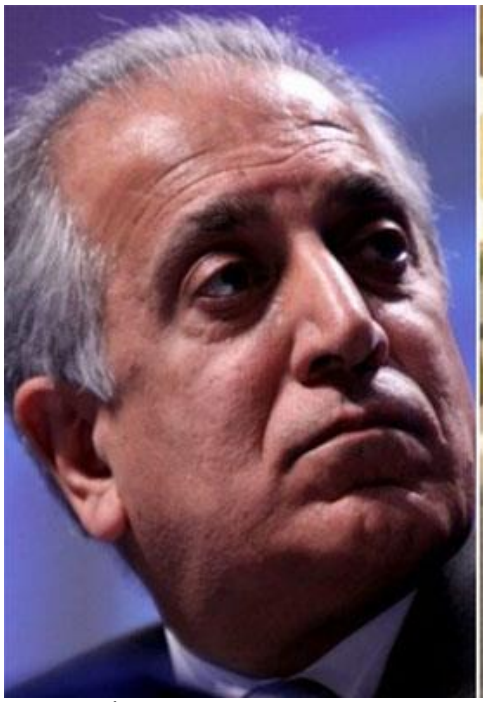

حُدد موعد انعقاد اجتماع مهم يجمع طرفي النزاع الأفغاني للتفاوض حول السلام، وكان من المُزمع انعقاد الجلسة في يومي 20 و 21 /أبريل/2019 بالدوحة. إلا أن الاختلافات بين الأطراف المشاركة أدت إلى تأجيل الجلسة. وكانت الحكومة قد أعلنت قائمة بأسماء 250 مشاركا في الاجتماع مما أثار انتقاد تنظيم طالبان واتهامه للحكومة الأفغانية بعرقلة المفاوضات. وقد أعلن المسؤول عن تنسيق الجلسة عبر حسابه في تويتر إلغاء انعقادها قبل يومين من التاريخ المحدد للاجتماع.أصدر تنظيم طالبان بيانا واعتبر فيه الحكومةَ مسؤولة عن التأجيل. إلا أن الحكومة الأفغانية صرحت بأن الحكومة القطرية هي الجهة التي ألغت الاجتماع، كما ورد في بيان القصر الرئاسي الأفغاني ما نصه: "وحيث أن حكومة قطر لم تقدر على تلبية مطالبنا المشروعة، لذا فقد ألغت الاجتماع".في هذا المقال نسلط الضوء على جلسة المفاوضات المخطط انعقادها في قطر، وأسباب تأجيلها والاتجاه الذي تسير نحوه محادثات السلام بين طرفي النزاع في أفغانستان.

مفاوضات السلام الأفغاني في قطر

قبل أشهر وتحديدا في الخامس والسادس من فبراير/2019 اجتمع مندوبو طالبان للمرة الأولى في موسكو ببعض الساسة الأفغان وقادة الجهاد وبعض المسؤولين السابقين بالحكومة الأفغانية ومن ضمنهم الرئيس الأفغاني السابق حامد كرزاي. وقد كان اجتماعا استثنائيا استمر ليومين واختُتم بإصدار بيانٍ مشترك.

رغم أن حكومة الوحدة الوطنية لم تشارك في اجتماع موسكو وانتقدته بشدة، إلا أن الاجتماع المذكور خلق آمالا بقرب بدء مفاوضات السلام بين طرفي النزاع في أفغانستان.

وفق اتفاقية اجتماع موسكو، خُطط للاجتماع الثاني أن يُعقد في الدوحة عاصمة قطر، وعلى إثر ذلك سعت عدة جهات وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية عبر مبعوثها الخاص للسلام الأفغاني زلمي خليلزاد في حث الحكومة الأفغانية للمشاركة في اجتماع قطر.

بموافقة الحكومة الأفغانية على مشاركة مندوبيها في اجتماع قطر، خطت الحكومة خطوة مهمة في سبيل إنجاح عملية السلام. إلا أنه مع الأسف وُضعت عدة عراقيل أدت إلى تأجيل الاجتماع.

لماذا تأجّل اجتماع قطر؟

تأجيل اجتماع قطر حدث نتيجة لتضاد مواقف كل من طالبان والحكومة الأفغانية تجاه الآخر. يرى طالبان أنهم يسيرون بالاحتراب في أفغانستان نحو الأفضل نظرا لمحادثاتهم مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولذا يرون ضرورة أن تسير المفاوضات وفق رغبتهم. من جانب آخر فإن الحكومة الأفغانية التي قبلت المشاركة في اجتماع قطر تحت الضغط لا ترغب كذلك أن تسير المفاوضات في الطريق الذي لا تحبذه.

قائمة الأسماء المُعلنة من قِبل الحكومة الأفغانية التي نُشرت دون إخطار المسؤول عن تنسيق الاجتماع تُعد العامل الرئيس الذي أدى إلى تأجيل الاجتماع، وذلك لعدة أسباب. أولا، بما أن 25 مندوبا فقط من مُمثلي طالبان هم من كانوا سيشاركون في الاجتماع، فإن الإعلان عن مشاركة عدد كبير من ممثلي الحكومة الأفغانية لم يبدُ أمرا سائغا لدى طالبان ولدى المسؤول عن تنسيق الاجتماع. علاوة على ذلك فإن القائمة المُعلنة ضمت أسماء أفراد يتبنون مواقف معادية حيال عملية السلام مما أنتج تصورات بأن الاجتماع لن يُحقق الأهداف التي ينشدها الشعب الأفغاني.

قائمة الأسماء التي أعلنت علنها الحكومة والمتضمنة 250 اسما تُظهر ضعف الثقة لدى جانب الحكومة، ويبدو أن الطرفين تصورا أن الاجتماع سيُعقد لتوزيع السلطة وكراسي الحكم، ومن ثم على كل منهما أن يلعب دورا بارزا في الاجتماع. على العكس من ذلك فإن الهدف الذي وُضع للاجتماع هو مشاركة الطرفين بآرائهم حيال السلام. مشاركة عدد كبير من الأفراد كان سيصعّب إحراز الأهداف المنشودة من الاجتماع.

بما أن مرونة موقف الحكومة الأفغانية ومشاركتها في اجتماع قطر حدث نتيجة للضغوط، فقد وُجدت مخاوف بأن بعثة الحكومة ستضع معوقات في سبيل المفاوضات، وفي الوقت ذاته ستؤدي مسؤولياتها تجاه الحكومة الأفغانية.

مصير مفاوضات السلام بين الأطراف الأفغانية

حكومة الوحدة الوطنية أكدت طلبها من طالبان على المفاوضات المباشرة. إلا أن هذه الجهود واجهت خيبة أمل حيث إن طالبان أكدت دائما على التفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية وحسب.

بدء مفاوضات قطر كان سيُزيل فترة انقطاع التفاوض بين الأطراف الأفغانية وكاد السلام الأفغاني أن يدخل مرحلة جادة. اللقاءات الخمس بين طالبان والولايات المتحدة الأمريكية وموافقتهما المبدئية على سحب القوات الأمريكية من أفغانستان شكلت آمالا لدى قطاع عريض من الشعب، إلا أن موقف الحكومة الأفغانية المعادي يضع عملية السلام أمام تحدٍ كبير.

تبدأ مفاوضات قطر في وقت يتم الاستعداد فيه للانتخابات الرئاسية الأفغانية، كما أن الرئيس غني ضمن المرشحين لمنصب رئاسة البلد. ويظهر أن الحكومة تضع الانتخابات في صدر أولوياتها حيث أن خطة الرئيس هي توقيع اتفاقية سلام مع طالبان بعد الانتخابات وأن تكون مدة الاتفاقية 5 سنوات على الأقل. هذا هو السبب الذي جعل الرئيس يتبنى موقفا مخالفا للمفاوضات في السابق.بما أن حكومة الوحدة الوطنية ترغب أن تكون المحور الأساسي في عملية السلام، وطالبان في الجانب المقابل تعد نفسها الجهة المنتصرة في الحرب بأفغانستان نظرا لمحادثاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم تود أن تسير المحادثات وفق رؤيتها؛ كل ذلك يجعل مصير المفاوضات بين طرفي النزاع في أفغانستان أمرا مجهولا.

توصيات

الخطوات التالية ضرورية لإحداث تطورات إيجابية في المفاوضات بين الأطراف الأفغانية:

- قرار الرئيس الأمريكي حيال سحب القوات الأمريكية من أفغانستان فرصة هامة لاستقرار الأمن والسلام، وينبغي تفعيل هذه الخطوة لإنهاء الحرب في أفغانستان وأن لا تُستغل هذه القضية لأجل تحقيق المصالح الشخصية والحزبية. وإذا تم التفريط في هذه الفرصة من أجل المصالح الفردية أو الحزبية للبعض فتلك خيانة لن تُمحى من ذاكرة التاريخ إطلاقا.
- ضعف الثقة بين طالبان والحكومة الأفغانية من أكبر العوائق في طريق المفاوضات الداخلية الأفغانية، وهناك ضرورة لتعزيز الثقة بين الطرفين، كما أن جهود السياسيين الأفغان قد تفيد في حل هذه المشكلة. على طالبان والحكومة أن يتكاتفا ويوحدا الجهود لأجل تحقيق الأهداف المرجوة. كما أنه من الضروري توحيد الكلمة بين الحكومة الأفغانية والسياسيين الأفغان.
- تحت مسمى (سيادة الأفغان)، تسعى الحكومة للسيطرة على مفاوضات السلام مما يجعل الجهود المبذولة للوصول إلى اتفاق بين المتفاوضين معرضة للإخفاق. كما أن القليل من الجهود بُذلت في سبيل تعزيز الثقة بين طالبان والحكومة الأفغانية، لذا ينبغي الحذر من أن تقود شعارات السلام الطرفين إلى السير في حلقة مفرغة.
- المعوق الآخر لعملية السلام هو عدم اعتراف الطرفين رسميا ببعضهما. تسم الحكومة الأفغانية تنظيمَ طالبان بـ (الجماعة الإرهابية)، كما يعتبر التنظيمُ الحكومةَ الأفغانية إدارة ضعيفة وخاضعة للغير. ولأجل إرساء السلام في أفغانستان على مندوبي طالبان والساسة الأفغان ووفود الحكومة الأفغانية أن يتخذوا مواقف تصلح أن تتحول إلى وقفة وطنية واحدة تجاه السلام، كما ينبغي العمل على تقليل الاختلافات بين طرفي المفاوضات.
- بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على كل من الحكومة الأفغانية وطالبان اجتناب البيانات السلبية والضغوط والاتهامات عديمة الجدوى، حتى لا نشهد مزيدا من تزعزع الثقة بين طرفي النزاع.
- الشعب الأفغاني الذي قدم أكبر ضحايا في الحروب يتضلع كذلك بمسؤولية كبرى. على الشعب الأفغاني أن يلعب دورا في خلق جو من الثقة كما عليه أن يحث طرفي النزاع على المضي في عملية السلام.
- بالنسبة للوقت الراهن، ينبغي التنظيم لاجتماع تفاوض بين الأفغان بعد إلغاء جلسة قطر، حتى لا تصل عملية السلام إلى بوابة مغلقة وتموت معها آمال وتطلعات الشعب الأفغاني.

امتحان الكانكور، بوابة الدراسة الجامعية في أفغانستان

قبل نحو شهر بدأ امتحان القبول الجامعي – ما يُسمى في أفغانستان بامتحان الكانكور – للعام الجاري، ويشارك في الامتحان خريجو المرحلة الثانوية (خريجو الصف الثاني عشر والرابع عشر) حتى يتم قبولهم في الجامعات والمعاهد الثانوية العُليا، وقد تم إكمال الامتحانات في 12 ولاية بأفغانستان حتى الآن.

في الأسبوع الماضي عُقد امتحان الكانكور في ولاية بلخ الشمالية لمدة ثلاثة أيام وشارك في الامتحانات أكثر من 14914 طالب وطالبة. رغم أن مراحل امتحان الكانكور صارت أكثر نزاهة وانتظاما مقارنة بالسنوات الماضية؛ إلا أن هناك مشكلات لا تزال تعترض طريق نجاح هذه البوابة مثل المشاكل التقنية وضعف تنفيذ آلية إكمال الامتحان ووجود الفساد لدى ذوي النفوذ بالحكومة عبر تزوير الدرجات. نناقش في هذا المقال كيفية الوصول إلى الدراسة الجامعية بأفغانستان، وامتحان القبول الجامعي (الكانكور) ومشاكل الامتحان والطرق الكفيلة بإيجاد الحلول المؤثرة لهذه الصعوبات.

قبول الطلاب في الدراسة الجامعية في أفغانستان

تم وضع حجر الأساس للتعليم الجامعي في أفغانستان للمرة الأولى عام 1311هـ ش (قبل 87 عاما) بتأسيس كلية العلوم الطبية في كابل. في تلك الفترة كانت الكلية تُدار من قبل أحد المتخصصين الأتراك (د. رفيقي كامل بيك) وبرفقه ثمانية من المدرسين الجامعيين.

في عام 1325 هـ ش أُسست جامعة كابل كأول جامعة في أفغانستان. ومع التحولات الأمنية البارزة خلال ثلاثة عقود ونصف من الحرب والتدهور الأمني، أحرزت الدراسات العليا في أفغانستان تطورا كبيرا خلال مدة 73 سنةً الماضية، حيث توجد حاليا 38 مؤسسة جامعية حكومية وكذلك توجد 131 مؤسسة جامعية خاصة في ولايات أفغانستان ويتخرج في هذه الجامعات آلاف الطلبة سنويا. بعد إكمال 12 عاما من الدراسة في المدارس، فإن امتحان الكانكور والنجاح فيه هو الباب الوحيد للالتحاق بالجامعات الحكومية في أفغانستان. بالنظر في السعة الاستيعابية لدى الجامعات الأفغانية الحكومية فإن امتحان الكانكور يُشكل أصعب منافسة للراغبين في الالتحاق بالدارسة الجامعية. بعد سنة 2001م وبدء نظام جديد في الدراسات العليا، حدثت تطورات في مجال الدراسة الجامعية وازداد عدد الجامعات ومراكز التعليم العالي، إلا أن احتياج المجتمع أكبر من ذلك مما خلق تحديا أمام الحكومة التي باتت عاجزة عن قبول واستقطاب جميع خريجي المرحلة الثانوية في الجامعات ومراكز التعليم العالي. من جانب آخر فإن امتحان الكانكور طيلة 18 سنة الماضية قد تخلله الفساد مثل بقية القطاعات. من المواضيع التي وضعت علامات استفهام على الامتحان: ضعف آلية أخذ الامتحان، والفساد في لجنة امتحان الكانكور، وعدم ضبط الأسئلة ومطابقتها للمعايير المعتمدة، وتدخل ذوي النفوذ وأصحاب القوة، والتزوير. في كل عام يُحرم العديد من الطلاب المجتهدين من الوصول إلى الكليات العليا بسبب الفساد في الامتحان ونتائجه. مع أن حكومة الوحدة الوطنية اتخذت خطوات هامة في هذا الصدد وصار امتحان الكانكور – بعد استخدام تقنية البصمة لتمييز الطلاب – أقرب للنزاهة والشفافية وسُد الطريق أمام فساد ذوي النفوذ من المسؤولين في الحكومة وغيرهم؛ إلا أن هناك مواضيع تحتاج إلى انتباه أكثر.

عملية امتحان الكانكور في الوقت الراهن

السعي لإضفاء الشفافية على امتحان الكانكور من أهم إنجازات حكومة الوحدة الوطنية. في عام 1395 هـ ش (قبل 3 أعوام) فعّلت وزارة التعليم العالي نظام تعيين الطالب المشارك في الامتحان عبر أجهزة مسح البصمة بدعم مالي من برنامج التنمية الدولية التابع للولايات المتحدة الأمريكية.

وفق هذا النظام فإن الطلبة المتخرجين من المدارس الثانوية والراغبين في المشاركة في امتحان القبول الجامعي يتم إدخال بصماتهم عند التسجيل للامتحان وعند حلول موعد الامتحان، وقد ساعد هذا النظام على منع انتحال الممتحن شخصية طالبٍ آخر، وقد كان هذا الانتحال في السابق من أكبر وسائل التزوير وهضم حقوق الطلبة المجتهدين.

من المواضيع الهامة الأخرى في الامتحان بنك الأسئلة. في السنوات الماضية لم يكن لدى وزارة التعليم العالي بنك غني من الأسئلة، وقد كان يُعد للولاية الواحدة كراسة أسئلة وحيدة مما ساعد في السابق على التزوير والغش. أما حاليا فقد تم إثراء بنك الأسئلة ويحوي حاليا نحو 60 ألف سؤال مُخزن.

من التحديثات المهمة الأخرى إعداد رقم هوية لكل طالب مما أتاح إعداد أسئلة مختلفة لكل مشارك في الامتحان، وبذلك يستحيل على الطلبة أن يغشوا باختلاس النظر في أوراق البعض، كما تم الحد بشكل كبير من تدخل ذوي النفوذ والسلطة في مراحل الامتحان المختلفة.

علاوة على ذلك، تم تغيير موسم أخذ الامتحان. في السابق كانت مدة الامتحان محدودة ولم يكن بمقدور وزارة التعليم العالي أن تُدير مراحل الامتحان بشكل كامل، كما أن الامتحان كان يُؤخذ في بعض الولايات الباردة قبل انتهاء العام الدراسي. حاليا وبعد تغيير موعد الامتحان - حيث بات يُكمل في الأشهر الثلاث الأولى من العام الهجري الشمسي- صار من المتاح للطلبة في جميع الولايات أن يُشتركوا في الامتحان، ويلتحقوا في حال نجاحهم بالجامعات وتبدأ دراستهم في أواسط فصل الصيف.

رغم أن الامتحان صار أكثر شفافية مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أنه ما تزال بعض المشاكل التي ينبغي إيجاد الحلول لها من قبل المعنيين.

المشاكل الموجودة في مراحل امتحان الكانكور

- **الفساد:** رغم أن نظام البصمة استطاع الحد من الفساد والتزوير في الامتحان إلى حدٍ كبير؛ إلا أن نتائج تحقيق مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية تفيد أنه لم يتم اقتلاع جذور الفساد بشكل كامل. على سبيل المثال: عُقد الامتحان قبل أسبوع في ولاية بلخ الشمالية، ولوحظ أن عددا من الراغبين في الالتحاق بكلية الطب دفعوا مبالغ – من 4000 إلى 5000 دولار أمريكي - للسماسرة وتم إيداعها كأمانات لدى محلات الصرافة ليتم دفع المبالغ بعد إعلان نتائج الامتحان وذلك مقابل إنجاحهم بالتزوير.
  كما أن ضعف إدارة لجان الامتحان أدت إلى أن يستغل بعض المُشرفين على مواقع الامتحان ما لديهم من صلاحيات في سبيل مساعدة بعض أقاربهم وأصدقائهم، الأمر الذي تُهضم به حقوق بقية الطلبة المشاركين في الامتحان.
- **ضعف إدارة الامتحان:** رغم أن لجنة امتحان الكانكور طورت أنظمتها وأضفت عليها شفافية أكبر؛ إلا أنها تواجه شحا في الكوادر التي بإمكانها تطبيق النظام بشكل فني. لوحظ في بعض الولايات أن المشرفين

على مواقع الامتحان لا يقدرون على تطبيق آلية الامتحان وإرشاد الطلبة والتحكم في بيئة الامتحان والمحافظة على نزاهتها، كما أن بعضهم يتكاسلون عن واجباتهم في هذا الصدد. وفي مثل هذه الحالات يقع الطلاب في أخطاء جسيمة فيما يتعلق بكيفية أداء الامتحان وكيفية اختيار المجال الدراسي الجامعي بسبب عدم فهمهم للدليل الإرشادي للامتحان وتقصير المشرفين في توضيحه، مما يُضيع ثمرة جهود الطلبة التي بذلوها طيلة سنوات دراستهم.

لذا على وزارة التعليم العالي أن توفد الكوادر القوية ليقوموا بعملية الإشراف بالشكل المطلوب.

- **مشاكل في جودة الأسئلة:** من ضمن المشاكل في الامتحان، عدم ضبط الأسئلة وعدم تقيدها بالمعايير التعليمية. على سبيل المثال لوحظ أن امتحان الكانكور في ولاية بلخ لخريجي المدارس الدينية يشتمل على أسئلة في العلوم الطبيعية المندرجة في المرحلة الثانوية – العلمية، في حين أن طلبة المدارس يدرسون العلوم الحديثة إلى نهاية المرحلة المتوسطة وحسب. ويُؤمل أن تنتبه لجنة امتحان الكانكور في ما يأتي من امتحانات إلى اختلاف نظام التعليم لدى المدارس الدينية عن المدارس العصرية.
- **مشاكل في الطباعة:** من المشاكل في الامتحان عدم مناسبة نوع الخط الذي طُبعت به الأسئلة مما يُصعب على الطلبة قراءتها بشكل صحيح، كما أن الأستاذ الحاضر في الموقع قد لا يكون مُتقنا إلا لمادة واحدة وبالتالي لن يقدر على حل مثل هذه الإشكاليات التي يواجهها الطلبة. لذا على لجنة امتحان الكانكور أن تُعد الامتحان وتطبع أسئلته بالخطوط المناسبة باللغتين المحليتين (الداري والبشتو). كما ينبغي أن تُطبع أوراق الأسئلة مُسبقا وتُفحص وتُصحح جميع أخطائها الإملائية والإنشائية والفنية.

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrskabul.net - www.csrskabul.com

هاتف المكتب: (+93) 784089590 - (+93) 202564049

باحث ومسؤول تحليل الأسبوع: **ضياءالإسلام شيراني** (+93) 764747548 zi.shirani@gmail.com

باحث ومسؤول توزيع تحليل الأسبوع: **أحمدشاه راشد** (+93) 784249421 ahmadshahr786@gmail.com